اقتصاد

الدولار «الأسود» بين ٤٥٤ و٤٥٨ ليرة والرسمي بـ٤٣٤

«مداد»: ارتفاع ملحوظ في الطلب على الدولار سببه المضاربة من متعاملين كبار

الوطن

حافظت أسعار صرف الدولار أمام الليرة السورية في السوق «السوداء» على مستوياتها بين ٤٥٤ و٤٥٨ ليرة سورية، مع تذبذبات محدودة بين ليرة إلى ليرتين بين سوق وآخر، وذلك خلال اليومين الماضيين، بعد أن انخفض دون مستوى ٤٦٠ ليرة في أول أيام العطلة الرسمية الماضية.

مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» عزا انخفاض صرف الليرة مؤخراً لارتفاع ملحوظ في الطلب على الدولار الأميركي مدفوعاً بعمليات مضاربة يقوم بها بعض كبار المتعاملين في السوق السوداء. وجاء ذلك بالتزامن مع انخفاض الكميات المعروضة من الدولار في السوق الموازية جراء تحول جزء كبير من الحوالات من السوق الموازية (المبالغ الأقل من ٥٠٠ دولار أميركي) إلى السوق الرسمية، وذلك بعد تخفيف السلطات النقدية

وأشار «مداد» في التقرير الاقتصادي الأسبوعي الصادر أمس إلى القيود التي كانت مفروضة على تصريف القطع الأجنبي في القنوات الرسمية حيث أتاح القرار رقم ١٦٠٢ الصادر عن مصرف سورية المركزي خيارات متعددة لصاحب الحوالة رغم تصريفها في السوق الموازية كإيداعها أو قبضها نقداً، الأمر الذي قلل من الكميات المعروضة في السوق الموازية. مع العلم عدم حصول أي تغيرات في العوامل الإيجابية التي ساهمت في تحسن سعر صرف الليرة في الفترة الماضية كتحسن المناخ الاقتصادي والسياسي والعسكري، وتزايد حجم الحوالات الواردة من الخارج.

أما في السوق الرسمية فقد استقر سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي لدى المصارف وشركات الصرافة، حيث استمر مصرف سورية المركزي في تثبيت سعر زوج الدولار الأميركي / الليرة السورية عند مستوى ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد، وكذلك سعر شراء الدولار الأميركي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة سورية، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي بموجب النشرة الرسمية عند مستوى ٤٣٨ ليرة سورية للمبيع ٤٣٥ ليرة سورية للشراء.

الحكومة: صرفنا ٣٦ مليار ليرة لتأهيل خدمات حلب

هناء غانم

ناقش اجتماع عمل تحضيري برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس الواقع الخدمي والتنموي والاقتصادي والتعليمي والسياحي والصحي والسكني في محافظة حلب والخطط الحكومية الرامية لإحداث نهضة بالمحافظة في جميع المجالات.

وذكر بيان صحفي (تلقت «الوطن» نسخة منه) أن المشاركين في الاجتماع استعرضوا المشاريع الخدمية والاقتصادية والتنموية المنفذة والجاري تنفيذها حالياً والمقترحة والمطلوبة لتوظيفها كمشاريع إستراتيجية تجارية وخدمية للمدينة إضافة إلى المقترحة من مجلس المدينة وباقي الجهات العامة، لافتين إلى أن المبالغ المصروفة حتى الآن لإعادة تأهيل الخدمات بالمحافظة بعد طرد الإرهابيين منها وصلت إلى ٣٦ مليار ليرة سورية.

وتطرق المجتمعون إلى واقع العمل الصناعي بالمدينة الصناعية في الشيخ نجار والتجمعات والمناطق الصناعية التي يتم تأهيلها حالياً في مناطق الريف الشرقي وواقع التصدير بالمحافظة وطروحات غرفتي الصناعة والتجارة في حلب وواقع المنشآت الحرفية والصعوبات التي تواجه الحرفيين وواقع مكاتب الشهداء بالمحافظة والاعتمادات المخصصة من لجنة إعادة الإعمار لها واحتياجات الجهات العامة.

وأجرى المجتمعون تقييما لواقع

بدلات الاستثمار وإيجار الأبنية العائدة للوحدات الإدارية والمنشآت الصناعية والحرفية المشمولة وفق أحكام قانون الاستثمار وناقشوا رؤية المحافظة للارتقاء بمستوى الجهاز الإداري والعمل في مجال مشروع الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد.

وتضمنت المشاريع التنموية المنفذة والجاري تنفيذها بالمحافظة تأهيل البنى التحتية والمدارس وعدد من المؤسسات والشركات الإنتاجية واستثمار مشروع الخط الكهربائي البديل واستبدال خطوط الصرف الصحي وتنفيذ مشاريع متنوعة في المدينة الصناعية بالشيخ نجار وافتتاح صالات للسورية للتجارة وغيرها.

حضر الاجتماع وزراء الأشغال العامة والإسكان والزراعة والإصلاح الزراعي والصناعة والسياحة والإدارة المحلية والبيئة والسياحة والموارد المائية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء ومحافظ حلب وممثلون عن غرفتي الصناعة والتجارة بحلب.

وكشف تقرير حكومي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن عدد المنشآت المنتجة حالياً في المدينة الصناعية الشيخ نجار بلغ ٤٣٠ منشأة بطاقة إنتاجية تتجاوز ٧٥٪ من الطاقة الإنتاجية التصميمة لهذه المنشآت بعد أن كانت ٢٥٪ في العام الماضي إضافة إلى تخصيص ٢٨٥ مقسماً وتسليم ٢٦٧ مقسماً في جميع الفئات. كما تم تنفيذ ١٥ مشروعاً متنوعاً في المدينة الصناعية بالشيخ نجار بقيمة إجمالية تقريبية ٢٦٥ مليون ليرة وذلك في إطار تحسين بيئة العمل وتوفير متطلبات دوران العجلة الاقتصادية وتمت عودة ٩٦٠٠ منشأة صناعية وحرفية للعمل والإنتاج إضافة لعودة ٦ معامل وشركات صناعية عامة للعمل والإنتاج. كما تم تأهيل المنطقة الصناعية في العرقوب، وسوق طريق الحرير وتأهيل وتفعيل ٥ مراكز صحية في المدينة إضافة إلى تفعيل قسم الأورام في الطابق السادس في مشفى ابن رشد وتم تأهيل وتفعيل ٧ مراكز صحية في الريف الشرقي.

«التموين» صدّقت على أنظمة ٥٣٦ شركة خلال ٢٠١٧

الوطن

بيّنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في تقرير عن عملها خلال عام ٢٠١٧ أن الراغب بتأسيس الشركة يستطيع الآن الحصول على الموافقة وتأسيس الشركة خلال ساعتين فقط في حين كان في السابق تأسيس شركة جديدة يستغرق عدة أشهر قد تصل إلى سنة.

وحسب التقرير (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد بلغ عدد شركات الأفراد خلال ٢٠١٧ (٩٧٨٤) شركة وعدد شركات التضامن (٨٧٦) وشركات التوصية (١٤٤) والشركات المساهمة (٢٢) والشركات المحدودة المسؤولية (٥٠١).

كما بلغ عدد الشركات التي تم التصديق على أنظمتها الأساسية /٥٣٦/ شركة منها ٤٦٠ شركة محدودة المسؤولية و٤٣ شركة محدودة المسؤولية ذات الشخص الواحد و٣٣ شركة مساهمة مغفلة خاصة.

مشيراً إلى أن يتم حالياً بالتنسيق مع الجهات المعنية مشروع أتمتة السجل التجاري وبنك معلومات وطني تجاري يتضمن البيانات التجارية للأفراد والشركات حيث يكون مربوطاً بين الإدارة المركزية ومحافظات القطر، كما يتم إدخال بيانات أضابير السجلات التجارية القديمة المتراكمة على الحاسب الالكتروني لدى مديرية التجارة.

في «الأربعاء التجاري»:

المصارف العامة لا تقوم بأي عمليات تمويل تجارية حالياً

صالح حميدي

تركز النقاش خلال ندوة الأربعاء التجاري أمس تحت عنوان «تسديد قيم المستوردات وفتح الاعتمادات المستندية» حول مخاطر عملية فتح الاعتمادات المستندية وتسديد قسم المستوردات وتقييداتها في الظروف العادية والطبيعية في عمليات التبادل التجارية استيراداً وتصديراً.

وتناولت الندوة التعقيدات لهذه التعاملات في حالة الأزمات حيث تبدو هذه العملية شبه متوقفة في سورية حالياً إلا من بعض التعاملات والتي تجري عبر صيغ تجارية مختلفة لا تندرج ولا تصنف ضمن دورة حياة الاعتماد المستندي المتعارف عليها ضمن الأعراف التجارية العالمية المتبعة وفي ظل الحصار الاقتصادي المفروض على سورية وما يشوبها من صعوبات في حركة المستندات والأموال بين البنوك وما يستتبعها من صعوبات في توفير قنوات تمويل آمنة ومضمونة.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق الجلاد رأى أن قطاع الأعمال في سورية بأمس الحاجة لهذه العملية على اعتبار أنها الطريقة المثلى للتعاملات التجارية للمستوردين والمصدرين مع نظرائهم في الدول الأخرى لكونها توفر عوامل الأمان والضمان بين كافة الأطراف، موضحاً أن هذه العملية متوقفة حالياً في سورية وهناك مخاطر عديدة يتجشمها السوريون ويبذلون جهوداً مضاعفة في الوقت والكلف

لضمان وصول البضائع إلى أسواقنا المحلية.

وأشار إلى مشاكل مختلفة كثيرة تحصل حالياً على صعيد حركة البضائع حيث يمكن أن ترسل بضاعة غير البضاعة المطلوبة من التاجر السوري كأحد إفرازات الحظر التجاري والاقتصادي على سورية من قبل المؤسسات التمويلية الدولية، مشيراً إلى العديد من طرق فتح الاعتمادات المستندية وكل له محاسنه ومساوئه داعياً التجار إلى اختيار الطريقة الأنسب للتعامل لضمان ضبط عملية الاستيراد والتصدير لأن هذه العمليات وعبر المصارف تشكل ضماناً وحماية لكل العاملين في حقل التجارة.

مدير فرع ١٢ في المصرف التجاري السوري يحيى رمضان وبعد أن قدم شرحاً عن أحدث الطرق والأساليب المطبقة في فتح الاعتمادات المستندية وتسديد قيم المستوردات والصفقات التجارية والميزات الممنوحة للتجار والمستوردين بين أن فتح الاعتمادات المستندية في القطاع العام أعقد منها في القطاع الخاص بكثير وهي في الخاص تقتصر على بوالص شحن في حين في القطاع تتمثل باستخدام كل أنواع الاعتمادات في العملية الواحدة.

وضرب رمضان مثالاً توريد ١٠ صوامع بقيمة ١٦٠ مليون ليرة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٢ حيث واجه المصرف التجاري السوري العديد من المشاكل والتعقيدات إلا أنها كانت بمثابة دورة تدريبية لمن عمل فيها وأكسبتهم خبرة كبيرة في حركة أو دورة الاعتمادات المستندية وهي مشاكل لا يواجهها القطاع الخاص حيث هناك تسليم أولي وتسليم نهائي وضمانات ٥ و١٠ بالمئة من قيم البضائع وأشار من جهة أخرى إلى أن الفترة الزمنية الطويلة من ٦ أشهر وما فوق هي التي تعرض العملية للمخاطر والمشاكل والتعقيدات.

وأشار كذلك إلى ظاهرة وحالة الخوف في القطاع العام من الأجهزة التفتيشية والرقابية وهي تضيف تعقيدات أخرى على فتح الاعتمادات حيث لا يرغب الكثير في تحمل المسؤوليات على هذا الصعيد.

ولفت إلى أن الأعراف الدولية وضعت من قبل المصدرين الأولين وهي بالدرجة الأولى وضعت لحماية المصدر أكثر من المستورد ومن وضعها يمثل ٩٠ بالمئة من المصدرين لضمان حركة المستندات والأموال دون حركة البضائع.

منوهاً بأن المصارف العامة لا تقوم بأي عمليات تمويل تجارية حالياً وأن التمويل يتم من قبل المستورد أو المصدر بسبب صعوبات التواصل مع مختلف البنوك الخارجية مع غياب أي استجابة من البنوك المراسلة ولا تقوم بالرد على مراسلاتنا سلباً أو إيجاباً وتكتفي بالصمت إزاء هذه الطلبات.

٥٠ مليون ليرة مبيعات نسيج اللاذقية في شهرين و١,٢ مليار مخزونها من الخامية والمصبغة

عبير سمير محمود

تعاني شركة نسيج اللاذقية صعوبات ناتجة عن إيقاف الخط القديم الذي لم يكن يوجد جدوى اقتصادية من تشغيله، إضافة إلى عدم وجود مصبغة أو مطبعة في الشركة لتجهيز الإنتاج الحديث حالياً، ما يجبرها على بيع منتجها بشكل خام فيفقدها تحقيق قيمة مضافة كبيرة على منتجها.

وأشار تقرير نشاط الشركة الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه إلى وجود خطي إنتاج من الأقمشة القطنية الخامية، خط قديم وآخر حديث، والخط القديم لا يصلح إلا لإنتاج أقمشة لتصنيع أكياس المطاحن بسبب قدمه وعيوبه التصميمية وعدم توافر قطع الغيار اللازمة له، إضافة إلى إغلاق الشركة الصانعة في بلد المنشأ وهو خط متوقف بقرار من الجهات الوصائية منذ عام ٢٠١٥، لعدم توقيع عقد مع شركة المطاحن لأن إنتاجه لا يصلح إلا لأقمشة أكياسها.

على حين يتميز خط الإنتاج الحديث بجودة إنتاجية عالية تلبي أي مطلب يقدّم من السوقين الداخلية والخارجية حتى عرض قماش ٢٢٠ سم بالمشط.

وكشف التقرير أنه خلال أيلول وتشرين الأول بلغت نسبة التنفيذ في خط الإنتاج الحديث ٥٥ بالمئة بواقع إنتاج فعلي ٣٧٥ ألف م، ط من الأقمشة القطنية الخامية.

وتم بيع ١١٠ آلاف م، ط من الأقمشة القطنية الخامية نفس المدة بقيمة بلغت (٥٠ مليون ليرة سوريّة، كما باعت الشركة ٨ أطنان من العوادم ومخلفات الإنتاج بقيمة ١,٢ مليون ليرة خلال نفس المدة.

ويبلغ مخزون الأقمشة الخامية والمصبغة نحو ٢٦٩٣ ألف م، ط، بقيمة ١,٣ مليار ليرة سورية، و٨ أطنان من العوادم ومخلفات الإنتاج، إضافة لوجود مخزون من إنتاج الخط القديم –قبل إيقافه– من أكياس المطاحن عددها ٣٢٥ ألف كيس بقيمة ٩٩ مليون ليرة سوريّة.

ولفت التقرير إلى أن انقطاع التيار الكهربائي أثر في العملية الإنتاجية وتسبب بفاقد إنتاج خلال المدة المذكورة، منوهاً إن الخطة الإنتاجية كانت يجب أن تكون ٦٨ بالمئة.

وبين التقرير أن عدد عمال الشركة يبلغ عددهم ٦٧٠ عاملاً وعاملة، منهم عامل مصاب و٨٧ عاملاً وعاملة خارج قوة العمل، ٤٩ عاملاً وعاملة تحت التصرف والإعارة، ليكون عدد العمال ممن هم على رأس عملهم ٥٨٣ عاملاً وعاملة.

في المقابل اقترحت الشركة عدداً من الخطط اللازمة لعمل الشركة ومعالجة مواطن الخلل عبر تنفيذ مشروع خط إنتاج أقمشة الجينز بطاقة إنتاجية بـ١٠ ملايين متر طولي سنوياً مع تجهيزات خاصة بالتجهيز النهائي للمنتج.

قضية للنقاش

باهتمام الاقتصاديين وخبراء الإدارة

بعد ثمانية أشهر من تأسيسها

ستة مقترحات للجنة إصلاح القطاع العام على طاولة الحكومة.. ما رأيكم بها؟

تفتح «الوطن» باب الحوار الاقتصادي، بهدف المشاركة بالرأي بما يغني قاعدة المعلومات التي تفيد في صياغة وتصويب السياسات والقرارات الاقتصادية، للوصول إلى واقع اقتصادي أفضل.. وهذه دعوة للمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمراقبين المتخصصين للمشاركة بالحوار حول القضية المطروحة للنقاش بإرسال مقالات رأي لنشرها في هذا الركن.

نتلقى المقالات على البريد الالكتروني:

eco@alwatan.sy

حظي واقع القطاع العام الاقتصادي باهتمام الحكومة بعد ست سنوات من الحرب، فقررت إحداث لجنة خاصة بدراسته وتقديم المقترحات حول التوجهات العامة لإصلاحه وتطويره في آذار العام الجاري (٢٠١٧) ترأسها وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس وضمت في عضويتها وزراء الاقتصاد سامر الخليل والمالية مأمون حمدان والصناعة أحمد الحمو والتنمية الإدارية سلام سفاف والأمين العام في رئاسة مجلس الوزراء قيس خضر ورئيس هيئة تخطيط الدولة عماد صابوني، وممثل عن المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء علي يوسف وآخر عن اتحاد نقابات العمال عمر حورية.

بعد ثمانية أشهر من تأسيس اللجنة وعقدها عدة لقاءات واجتماعات؛ خرجت بمجموعة من المقترحات، نضعها بين أيديكم، بغية فتح باب النقاش حولها، وذلك بإرسال آرائكم فيما تضمنته مقترحات اللجنة لإصلاح القطاع العام الاقتصادي، وما تجاهلته، ومدى فعاليتها وجدواها.. إلخ.

فيما يلي مقترحات اللجنة:

أولاً: لقد تم طرح موضوع إصلاح القطاع العام الاقتصادي في سورية أكثر من مرة خلال السنوات العشر الماضية، وترى اللجنة أن دراسة إصلاح القطاع العام الاقتصادي حالياً تجري بعد أن أثبت القطاع أنه حامل حقيقي للاقتصاد الوطني، وخاصة في ظل الحرب التي تتعرض لها سورية لذلك لا بد من الانطلاق من مبدأ دعم هذا القطاع وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني، وتحليل الواقع الراهن له والعوامل المؤثرة فيه، لنتمكن من تقديم المقترحات الملموسة والتفصيلية لإعادة هيكلته وإصلاحه بما يتناسب مع التوجهات السياسية الراهنة في سورية اليوم والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي اختلفت بشكل كبير عما كانت عليه قبل الحرب على سورية وتأهيل هذا القطاع ليكون فاعلاً في مرحلة إعادة الإعمار.

ثانياً: إن نقطة الانطلاق في عملية الإصلاح والتطوير للمؤسسات والشركات العامة الاقتصادية تكمن في التأكيد على استقلالها المالي والإداري وتعزيز الإنتاجية وزيادة المرونة بما يمكنها من تنافسية عالية بعد إنجاز إعادة هيكلتها، دون تغيير في الملكية (إبقاء ملكية الدولة كاملة)، ويمكن الاستفادة من آليات التشاركية.

ثالثاً: لا بد من إعادة تصنيف المؤسسات والشركات ذات الطابع الاقتصادي بما يتلاءم مع طبيعة عملها وتصحيح تصنيف المؤسسات والشركات التي لا يتلاءم تصنيفها مع طبيعة عملها: (قطاع صناعي– قطاع إنشائي– قطاع خدمي– قطاع مصرفي وتأمين..).

رابعاً: لا بد أن تنطلق دراسة إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي وتحليل الواقع الراهن له والعوامل المؤثرة فيه من الوزارات التي تتبع أو ترتبط بها مختلف مؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي، ولتحقيق ذلك لا بد من قيام هذه الوزارات في المرحلة الأولى بما يأتي:

١– إعادة تصنيف المؤسسات والشركات ذات الطابع الاقتصادي المرتبطة بالوزارة وفق التصنيف المشار إليه ثالثاً أعلاه.

٢– دراسة الواقع الراهن لكل مؤسسة أو شركة وفق المؤشرات الآتية:

تصنيفها، مدى أهميتها الاستراتيجية، إنتاجيتها وتكاليفها وربحيتها، حجم وفائق العمالة فيها، وضعها في السوق: (حصرية، منافسة ضعيفة، منافسة قوية)، وضعها الاقتصادي: (رابحة، خاسرة، متوازنة، قريبة من التوازن).

٣– دراسة آثار الأزمة الحالية في المؤسسة أو الشركة: تعمل في مناطق آمنة ولم تتأثر بالأزمة (إلا اقتصادياً بسبب ضعف جبهات العمل أو ضعف التسويق، وأخرى تعرضت لأضرار جزئية لكنها تعمل بشكل مقبول، وشركة أو مؤسسة تعرضت لأضرار كبيرة ويمكن إصلاحها، حيث إن تكلفة الإصلاح والتأهيل أقل من منافع إعادتها إلى العمل، وشركات تعرضت لأضرار كبيرة جداً، ولا منفعة من إصلاحها وهنا يتم بحث إنشاء بديل منها وحل مشكلة العمالة.

٤– في ضوء دراسة الواقع الراهن يمكن وضع مصفوفة تتضمن اقتراحات الوزارة لمعالجة وضع كل مؤسسة أو شركة:

الإبقاء على شكلها القانون الحالي مع إعطائها قدراً كافياً من المرونة، أو تغيير هذا الشكل، أو دمجها أو تجزئتها أو حلها وتصفيتها.

٥– تحديد برنامج زمني لتصبح المؤسسة تنافسية ورابحة مع اقتراحات واضحة لمتطلبات ذلك من حيث إعادة الهيكلة، وتعديل القوانين والأنظمة التي تخضع لها، والتمويل اللازم لتعويضها عن الخسائر في الآليات والمعدات والمنشآت الناجمة عن الحرب على سورية.

٦– يوضع مشروع نموذجي في كل قطاع حيث يمكن ذلك.

٧– تمنح كل وزارة مدة زمنية حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ لإعداد الدراسة والمقترحات والمصفوفة الزمنية اللازمة لإصلاح المؤسسات والشركات ذات الطابع الاقتصادي المرتبطة بها، وذلك بالتنسيق مع لجنة القرار ٧٨٥ تاريخ ٢٠١٧/٣/٢٢ وفق معايير وآليات نموذجية تضعها اللجنة.

خامساً: هناك عوامل مشتركة بين جميع المؤسسات والشركات ذات الطابع الاقتصادي لا بد من أخذها بالحسبان خلال دراسة الواقع الراهن لهذه المؤسسات والشركات واقتراحات تطويرها وإصلاحها أهمها مراجعة الإطار القانون الناظم لعمل هذه المؤسسات والشركات بما يمكنها من زيادة المرونة لتحقيق نشاطها بشكل أفضل. إضافة إلى صلاحية مجالس الإدارة وعلاقتها بالمالك والإدارة التنفيذية، وحصر العمالة المعطلة والفائضة ومعالجتها، والعلاقة مع آليات الرقابة والتدقيق الداخلية والخارجية بما يتماشى مع التغيرات المقترحة.

سادساً: ترفع اللجنة نتائج الدراسة على مستوى وزارات الدولة إلى لجنة متابعة البرامج والسياسات الاقتصادية لإقرارها واستكمال أسباب صدور الصكوك والقرارات اللازمة.